Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

علامات تناوبيَّة: بمفردات صدقيّة، فإنَّ الأمر يتعلَّقُ بما إذا كانَ المرء يتحدَّث عن أربعة أفراد أم ثلاثة. وفي سبيل أن يتم ذلك، ينبغي تقرير الكيفية التي سوف يحدث بها التأويل [كذلك]؛ ولكن، ولما كانَ الأمر يقتضي إجراء احالة مشتركة، فقد استلزم أَن يكون الاختيار متعلقاً ببنية الجملة التركيبية، وبالتالي فإنَّ الحصولَ على نتيجة أو نتائج دلالية إنَّما يكونُ من خلال اتخاذ قرار تركيبي ليس إلاَّ. وكما تبين لنا سابقاً، فإن القرار الذي نتخذه في ما يكون مجالَ الكلام ثنائيٌّ أو ثلاثيٌّ إنما نتحصَّل عليه باختيارنا المدار: ففي الحالة الأولى، تكون بنية النص المنطقية: أ:ب = ج:د، في حين تصيرُ في الحالة الثانية أ:ب = ب:ج. إن في ذلك مسألة اتّساق تأويلي؛ فإذا كان ثمة أربعة أفراد موضع تداول، وكنَّا قارنّا في الجملة الأولى ما بين أ وب، فإن [أيضاً] تفرضُ أن نعمد، وبالطريقة نفسها، في الجملة الثانية إلى المقارنة ما بين ج ود؛ وبالعكس فإذا كان ثمة ثلاثة أفراد موضع تداول، وكنّا عمدنا في الجملة الأولى إلى المقارنة ما بين أ وب، فإنّ [أيضاً] تفرضُ أَنْ يُقارنَ، في الجملة الثانية، ما بين ب وج. ولكن لا يعود بمقدورنا أن نتبيَّن كيف أنّ القرارَيْن التأويليَّيْنْ يصيران متعلِّقَيْنْ بإسهاب الفئاتِ الدلالية. هٰهُنَا، تقَعُ الصلَةُ ما بين المدار والقرارات الإحالية المشتركة، دونَ الحاجة إلى توسيط الانتخاباتِ السياقية. وعلى الأكثر، فإن افتراضاتٍ من السيناريو تدخلُ في الاعتبار والتداول فحسب.

إذاً، للنظيريّنْ فاصل ركني.

وهما حصريَّان بصورة متبادلة (إذ يكون مدار الكلام إمَّا العلاقة على النمط كينساي، أو علاقة زنى)، إلا أنهما لا يكونان متناوبَيْنْ تماماً فيما خَصَّ تأشيرهما: لئن كانَ بعضُ الأفراد في التداول، فإنهم يظلّون أنفسهم في كل الحالات، إنما تُنسَبُ إليهم أعمال مختلفة ومقاصد متعددة. وكما سوفَ نلحظ ذلك في الفصل ٨، إذ ترتسم عوالم ممكنة مختلفة.

والحالُ أَنَّ المدار يتدخَّل، ههنا، باعتباره فرضية تعاضدية في سبيل أَنْ تنشأ الإحالات المشتركة، وإذ يتم لَهُ الأمر، يمضي إلى توجيه بَنْيَتة عوالم سردية مختلفة. Structuration